● أخبار قصيرة

ارتفاع حاد في أسعار الغاز الأوروبي

ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا لتتجاوز ٥٠ يورو لكل ميغاوات ساعي، مسجلة أعلى مستوياتها منذ أكتوبر ٢٠٢٣، وذلك على خلفية توقف إمدادات الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية، وفقاً لوكالة "بلومبرغ". وأشارت البيانات إلى أن معدل استهلاك احتياطيات الغاز في أوروبا وصل إلى أعلى مستوياته منذ عام ٢٠٢١، مما يثير مخاوف بشأن الإمدادات المستقبلية. وبحسب بيانات البنية التحتية للغاز في أوروبا، شهدت مرافق تخزين الغاز انخفاضاً بنسبة ٢٥٪ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، الأمر الذي قد يضع الدول الأوروبية أمام تحديات كبيرة في تأمين احتياجاتها من الغاز لموسم التدفئة المقبل.

الصين تدرج ١٠ شركات أميركية في القائمة السوداء

أعلنت وزارة التجارة الصينية إدراج ١٠ شركات أمريكية في قائمة الكيانات غير الموثوق بها، بسبب مبيعات أسلحة إلى تايوان. وتضم القائمة شركات تابعة لـ"لوكهيد مارتن"، منها وحدات الصواريخ والتحكم في النيران، والملاحة الجوية، ومختبر تكامل أنظمة الصواريخ. وبموجب القرار، يُحظر على هذه الشركات ممارسة أنشطة الاستيراد والتصدير مع الصين أو إجراء استثمارات جديدة فيها. كما يمنع القرار المسؤولين التنفيذيين في هذه الشركات من دخول الصين، ويلغي تصاريح عملهم وإقامتهم، مع رفض أي طلبات مستقبلية يقدمونها.

الأمم المتحدة: ٧ ملايين أفغاني حرموا من المساعدات لفصل الشتاء

حذر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة مرة أخرى من الوضع المتأزم في أفغانستان، معلناً أن أكثر من ٧ ملايين أفغاني حُرموا من المساعدات المنقذة للحياة خلال فصل الشتاء الحالي. وأكدت المنظمة أنها غير قادرة على تقديم المساعدات اللازمة لجميع المحتاجين بسبب نقص التمويل. وأشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن "العائلات تواجه خياراً صعباً بين إطعام أطفالهم أو تدفئة منازلهم." ويزداد هذا الوضع الصعب تعقيداً خاصة في المناطق النائية والوعرة من أفغانستان، مما يخلق تحديات إضافية في عملية إيصال المساعدات. كما أشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن حوالي ١٤ مليون شخص في أفغانستان بحاجة إلى مساعدات عاجلة خلال فصل الشتاء. ومع ذلك، وبسبب الظروف الصعبة ونقص الموارد، لا تستطيع المنظمة تقديم الخدمات لجميع المحتاجين.

بعد لقاء النواب الأكراد مع أوجلان

هل تتجه تركيا نحو المصالحة مع منظمة PKK الإرهابية؟

الوفاق / في خطوة لافتة نحو مسار جديد للسلام في تركيا، تشهد الساحة السياسية تحركات دبلوماسية مكثفة تتمحور حول المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني، في محاولة جديدة لإنهاء نزاع مستمر منذ عقود. حيث تتحدث في هذه الأيام وسائل الإعلام و الصحف في تركيا عن جولة جديدة من محادثات السلام. نشرت العديد من الصحف في أنقرة صورة عبد الله أوجلان، الزعيم السجين لمنظمة PKK الإرهابية على صفحاتها الأولى، معلنة أن اللقاء الذي استمر ثلاث ساعات بين اثنين من النواب الأكراد في البرلمان التركي مع أوجلان في سجن جزيرة إيمرالي كان إيجابياً وبناءً.

بعد الفشل الكبير لمحادثات السلام في عام ٢٠١٣، أغلقت الحكومة التركية الباب أمام أي مصالحة أو حوار مع أوجلان. لكن في الأسابيع الأخيرة، كان باهتشلي زعيم حزب الحركة القومية وشريك أردوغان في التحالف الجمهوري هو من طالب بإرسال ممثلين للقاء أوجلان.

تحدث باهتشلي مراراً في خطاباته الأخيرة عن الأخوة بين الأتراك والأكراد. هذا في حين أن هذا السياسي المتشدد كان قد انتقد سابقاً مراراً مفاوضات أردوغان مع أوجلان وPKK وطالب بوقف المحادثات.

كانت ردود الفعل متباينة على نشر خبر لقاء السياسيين الاكراد مع زعيم PKK في وسائل الإعلام والأوساط السياسية التركية. دعمت وسائل الإعلام المقربة من أحزاب أردوغان وباهتشلي هذه الخطوة، لكن بعض وسائل الإعلام والصحف القومية اليمينية المتطرفة، بما في ذلك صحيفة "يني تشاغ"، اعتبرت هذا الإجراء مخزياً.

التوافق بين الحكومة التركية وأوجلان مهم لأن ميليشيا "قسد" والميليشيات الكردية الأخرى التي تسيطر على شمال سوريا هي من المؤسسات التابعة لPKK الإرهابية، ويأمل أردوغان أن تنسحب هذه القوات من شمال سوريا بناءً على طلب أوجلان.

بيان بدون رسائل مهمة

كان الهدف من إرسال بروين بولدان وسري ثريا أوندر إلى سجن جزيرة إيمرالي واللقاء مع أوجلان هو نقل رسالة حكومة أردوغان إليه وطلب تدخله لإحلال السلام ونزع سلاح الجناح العسكري لمنظمة PKK الإرهابية.

أعلنت بولدان وأوندر في بيان أن لقاءهما مع أوجلان كان حواراً سياسياً إيجابياً وبناءً ويبشر بقرب إحلال السلام. كما أعلن زعيم PKK أن مشاكل الأكراد في تركيا يجب ألا تحل في ساحة المعركة والصراع، بل تحت قبة البرلمان.

أعلن زعيم PKK المسجون منذ عام ١٩٩٩ في سجن إيمرالي استعداده للتعاون من أجل إحلال السلام.

وأعلنت بولدان أنها ستذهب مع أوندر بعد انتهاء احتفالات رأس السنة الميلادية للقاء قادة الأحزاب السياسية التركية وطلب آرائهم ومشورتهم.

تشير الأخبار المنشورة في وسائل الإعلام إلى أن النواب الأكراد اكتفوا بإصدار بيان شكلي خالٍ من الرسائل المهمة، والسبب في ذلك، حسب بروين بولدان، هو خوفهم من المؤسسات المتشددة التي قد تضر بعملية السلام. بعبارة أوضح، وضع أوجلان قائمة مطالب على الطاولة ونقل النائبان المذكوران هذه القائمة إلى أردوغان لكنهما لا يريدان الحديث عن محتواها حالياً.

أسئلة مهمة

تونجاي باقرخان، زعيم حزب المساواة والديمقراطية (ديمبارتي)، هو أحد السياسيين الذين تتجه إليه أنظار الصحفيين الأتراك. لأن حزبه يعتبر في الواقع مؤسسة تابعة لمنظمة PKK الإرهابية والتعليمات السياسية لهذا الحزب تصدر مباشرة من قادة PKK في جبال قنديل، وحتى إعداد قوائم المرشحين للانتخابات يتم في قنديل. نتيجة لذلك، من المهم لوسائل الإعلام والرأي العام التركي معرفة وجهة نظر باقرخان في هذه المرحلة.

قال زعيم ديمبارتي إن حزبه يدعم "وقف إطلاق النار المشرف". هذا يعني أن مسألة نزع سلاح PKK وإنهاء النشاط المسلح دون الحصول على أي امتيازات ليست سهلة، ولن يتعاون قادة PKK في جبال قنديل مع مثل هذا الخيار.

نتيجة لذلك، اللغز الأهم هو أولاً ما هي الامتيازات التي يطلبها أوجلان من أردوغان، وثانياً هل هو مستعد لإصدار دعوة لنزع السلاح؟ والأهم من ذلك، هل سيمتثل PKK لهذا الأمر من أوجلان؟

هل سيتم الإفراج عن أوجلان؟

تم اعتقال عبد الله أوجلان في العاصمة الكينية عام ١٩٩٩ وتسليمه إلى تركيا. كان أحد الشروط المهمة للولايات المتحدة لاعتقال أوجلان ونقله إلى تركيا هو أخذ تعهد من الحكومة الائتلافية (إجاويت - يلماز - باهتشلي) بعدم إعدامه.

بعد نقل أوجلان إلى تركيا، ألغت البلاد عقوبة الإعدام من قوانينها الجنائية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحُكم على أوجلان بالسجن المؤبد. لكن وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة في تركيا، حتى المحكوم عليهم بالسجن المؤبد يقضون في النهاية ٢٥ عاماً فقط من فترة السجن ثم يتم الإفراج عنهم. الآن أكمل أوجلان فعلياً هذه السنوات الـ٢٥ وأصبحت الظروف مهيأة للإفراج عنه.

في الختام يجب القول إنه منذ عام ١٩٨٤ عندما بدأت منظمة PKK الإرهابية هجماتها المسلحة على تركيا، جرت على الأقل ثلاث مفاوضات جدية لوقف إطلاق النار والسلام.

في عام ١٩٩٣، ذهب جلال طالباني، الرئيس العراقي السابق، كسياسي كردي ووسيط إقليمي، بناءً على طلب من تورغوت أوزال رئيس وزراء تركيا آنذاك، مع عدة سياسيين آخرين، للقاء أوجلان في سوريا ولبنان. لكن بعد فترة قصيرة، وبأمر من نائب أوجلان العسكري، تعرضت حافلة تقل جنوداً غير مسلحين من الجيش التركي كانوا في طريقهم إلى إجازة لوابل من الرصاص، وانتهت محادثات السلام إلى طريق مسدود.

انتهت آخر جولة من المفاوضات في عام ٢٠١٤ بالفشل، والآن يتحدث أردوغان مجدداً عن ضرورة الاتفاق والحوار في وقت فقدت فيه منظمة PKK الإرهابية تأثيرها إلى حد كبير ليس فقط في سوريا والعراق، بل في تركيا أيضاً، ومن المستبعد أن يتمكن من الحصول على امتيازات خلال المفاوضات.

تعكس هذه التطورات الأخيرة تحولاً مهماً في المشهد السياسي التركي، حيث تفتح نافذة جديدة للحوار بعد سنوات من المواجهة. ومع ذلك، يبقى نجاح هذه المحادثات مرهوناً بمدى استعداد جميع الأطراف لتقديم تنازلات حقيقية وقدرتهم على تجاوز عقبات الماضي نحو مستقبل أكثر استقراراً وسلاماً.

كان الهدف من إرسال بروين بولدان وسري ثريا أوندر إلى سجن جزيرة إيمرالي واللقاء مع أوجلان هو نقل رسالة حكومة أردوغان إليه وطلب تدخله لإحلال السلام ونزع سلاح الجناح العسكري لمنظمة PKK الإرهابية

روسيا تعزز قدراتها الردعية

كتبت صحيفة "فزغلياد" الروسية الإلكترونية في تحليل لها أن إجراء تغييرات في العقيدة النووية الروسية وإنتاج واختبار صاروخ "أورشنيك" كانت من بين الإجراءات التي اتخذتها روسيا في عام ٢٠٢٤، وبالتالي غيرت واقع الردع النووي في أوروبا والعالم بشكل عام. أرسلت موسكو رسالة واضحة إلى واشنطن وبروكسل: لن يمر انتهاك المصالح الأمنية الروسية دون رد. والأهم من ذلك أن هذه الإجراءات تمت دون تصعيد مستوى التوتر.

شهد العام الماضي تغييرات مهمة في النهج الروسي في مجال الأمن الاستراتيجي. في نوفمبر، وافق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على إجراء تعديلات على مبادئ السياسة الحكومية في مجال الردع النووي، والتي تحدد بشكل أدق معايير استخدام الأسلحة النووية. وفقاً لهذه الوثيقة، ستعتبر موسكو الآن أي هجوم من دولة غير نووية مدعومة من قوة نووية بمثابة هجوم مشترك من كلا الطرفين.

وبعد فترة، عززت موسكو التغييرات في عقيدتها من خلال اختبار صاروخ "أورشنيك" الباليستي متوسط المدى الجديد. تم استخدام هذا النظام الصاروخي في الهجوم على مصنع "يوزماش" في دنيبروبتروفسك الأوكرانية. كان هذا الإجراء رداً على استخدام الأسلحة الأمريكية والبريطانية للهجمات على عمق الأراضي الروسية. علاوة على ذلك، يمكن تجهيز صواريخ "أورشنيك" برؤوس حربية نووية. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر أن هذه الأنظمة سيتم نشرها في أراضي بيلاروسيا في المستقبل القريب.

ووفقاً للمحللين، فإن هذا الإجراء الروسي، مع الأخذ في الاعتبار التغيير في العقيدة النووية، سيساعد في تحقيق توازن مقابل التفوق العددي لدول الناتو في أوروبا. وشرح الخبير العسكري أليكسي أنبيلوغوف قائلاً: "شهد قسم الأسلحة النووية في العقيدة الروسية تغييرات تبدو صغيرة لكنها مهمة للغاية. يظل المبدأ الأساسي في هذه الوثيقة قائماً، والذي ينص على أن روسيا لن تقوم أبداً بضربة نووية استباقية."

وأضاف: "لكن في هذه الوثيقة، تم توسيع قائمة الإجراءات المحتملة للعدو التي يمكن أن تؤدي إلى استخدام روسيا للأسلحة النووية. وفقاً للتعديلات، تم اعتبار الإجراءات التي يمكن تفسيرها على أنها حرب هجينة. على سبيل المثال، تدعم القوات المسلحة الأوكرانية عدة قوى نووية تستخدم قدراتها الهجومية للتأثير على القدرات النووية الروسية."

وذكر هذا الخبير أن القوات المسلحة الأوكرانية حاولت عدة مرات استخدام الطائرات المسيرة وكذلك صواريخ كروز والصواريخ العملياتية-التكتيكية لمهاجمة البنية التحتية النووية الروسية. مما يعني أن روسيا تعتبر نفسها محقة في استخدام الأسلحة النووية رداً على مثل هذه الإجراءات. ومع ذلك، شدد على أن هذا لا يعني أن تنفيذ مثل هذه الإجراءات أمر مؤكد.

وقال أنبيلوغوف: "تقيّم القيادة العسكرية-السياسية الروسية بعناية العواقب المحتملة للتصعيد. من الواضح أن استخدام الأسلحة النووية سينقل الصراع فوراً إلى مستوى أكثر خطورة. وهنا يبرز دور عامل 'أورشنيك'."

كما أشار هذا الخبير إلى أن نظام صواريخ "أورشنيك" وفر لموسكو إمكانية تنفيذ المهام العسكرية التي كانت سابقاً ممكنة فقط باستخدام الأسلحة النووية، باستخدام أسلحة غير نووية. والسبب في ذلك هو سرعة رؤوس "أورشنيك" عند اصطدامها بالهدف، والتي تصل إلى ٣ كيلومترات في الثانية. الطاقة الحركية لهذه الرؤوس لديها القدرة على إلحاق أضرار تتجاوز بكثير الذخيرة التقليدية الكبيرة بالعدو. وبالتالي، فإن نشر "أورشنيك" يوفر لموسكو رافعة خطيرة للردع غير النووي. وبالطبع، إذا لزم الأمر، يمكن تجهيز هذه الذخيرة برأس نووي، وإذا كان هذا النظام يحمل عدة رؤوس نووية، فإن الحديث عن قوته التدميرية سيكون مختلفاً تماماً. وذكر أن فلاديمير بوتين وافق على نشر نظام صواريخ "أورشنيك" في أراضي بيلاروسيا، وربما يكون هذا الإجراء رداً استباقياً من موسكو على الخطة المعلنة لنشر صواريخ أمريكية متوسطة المدى في ألمانيا بحلول عام ٢٠٢٦. وبالتالي، أظهرت روسيا مسبقاً أن أي خطة لنشر صواريخ متوسطة وقصيرة المدى في الأراضي الأوروبية سيتم الرد عليها بإجراءات مضادة.